إن لانتشار شبكة الإنترنت في العالم، وتحولها من شبكة خاصة بوزارة الدفاع الأمريكي إلى شبكة عالمية بالصورة التي هي عليها الآن، أثر كبير في تغيير وتطوير كافة مناحي الحياة، خاصة منها تلك المتعلقة بالتجارة لما لها من ارتباط بالإنسان، وقد أدى هذا الوضع إلى وجود أساليب جديدة في الاتصال تم توظيفها في التعاقد.ومن أهم هذه الأساليب التعاقد عبر شبكةالإنترنت كوسيلة لإتمام الصفقات بأسلوب سهل وقليل التكلفة مقارنة بالأنماط الأخرى التي كانت سائدة فيما قبل، هكذا احدث هذا النوع من التعاقد ثورة في المجال التجاري، كما أنه غيّر الكثير من معالم العلاقة بين أطراف العملية التعاقدية .

بالرغم من الفوائد المتعددة للتعاقد عبر شبكة الإنترنت إلا أنه، وبسبب انتشاره، بدأت تظهر العديد من الإشكاليات التي أثارت اهتمام الكثير من الفقهاء والمشرعين لإيجاد الحلول المناسبة له.

لذلك كان من الضروري إيجاد آليات قانونية تضمن سلامة التعاملات وتواكب التطورات الهائلة التي توفرها التقنيات الحديثة لعمليات التعاقد عبر شبكة الانترنت. فأصبحت هذه التطورات مجالاً جديداً لم تستوعبه النظم القانونية الموجودة من قبل مما جعل من الضروري إجراء تعديلات تشريعية من أجل استيعاب هذه المجالات الجديدة. فاستجابت بعض الدول لذلك من خلال تعديل قوانينها، أو سن قوانين جديدة تتماشى مع هذه التطورات الحيوية، بينما اعتبرت بعض الدول أنه بالإمكان تطبيق نصوص قوانينها السابقة بدون إجراء أي تعديل عليها.

لذلك حاولنا معرفة إمكانية تطبيق القواعد العامة للعقد على التعاقد عبر الأنترنت.